في أعنف قصف على غزة منذ نهاية العدوان الشهر الماضي، شنّ الاحتلال سلسلة غارات على القطاع مساء الخميس، في ما بدا محاولة لفرض قواعد اشتباك جديدة، أكدت المقاومة أنها لن تسمح بها، ليرتفع بذلك التوتر في الأراضي الفلسطينية قبيل انطلاق مفاوضات غير مباشرة في القاهرة

الاحتلال يضغط لتغيير قواعد الاشتباك

«حماس» تحذر من ارتكاب حماقات... وشكري يبحث مع لبيد منع التصعيد وإعمار غزة

القيود الإسرائيلية تصعّب إعادة الإعمار (Getty)

للحديث تتمة...

دعم حكومة الاحتلال

نضال محمد وتد

تشير مسارعة الرئيس الأميركي جو بايدن لتهنئة رئيس حكومة الاحتلال الجديدة نفتالي بينت بتشكيل الحكومة والتطلع إلى التعاون معها، من جهة، ومسارعة وزراء عرب، بينهم وزير الخارجية المصري سامح شكري، ودول عربية مثل البحرين والإمارات، إلى إجراء اتصالات سريعة مع مسؤولي الحكومة الاحتلالية الجديدة، إلى أن شيئاً لن يتغير في معادلة دعم دولة الاحتلال، حتى عندما تقودها حكومة أشد تطرفاً من حكومة نتنياهو، لا ترى سبباً للخوض في إطلاق مسار تسوية جديد، وتستعيض عن ذلك بالاكتفاء بالحديث عن التطلع للسلام. والواقع أن الحكومة الجديدة لن تقدم على أكثر من مواصلة إدارة النزاع، من جهة، وتثبيت أقدام الاستيطان والتطهير العرقي من جهة ثانية، مستغلة رغبة مصر في زيادة دورها في ملف التهدئة مقابل حركة حماس، من ناحية، ومحاولات السلطة الفلسطينية الخروج من حالة التهميش التي تعيشها من ناحية أخرى. وبالرغم من أن الإعلام الإسرائيلي، وبدرجة أكبر، اليمين المعارض للحكومة الحالية، يروّج لهشاشة الأخيرة ويشكك بإمكانية صمودها، إلا أنه يبدو أن الحكومة الجديدة قد تصمد أكثر مما يتوقع لها، بالرغم من الأزمات الداخلية التي تهدد للوهلة الأولى بقاءها. وهو بقاء سيتحقق ولو بفعل المصالح الفئوية للأحزاب المكونة لها، التي تدرك أن سقوط الحكومة يعني أيضاً ضربة كبيرة لهذه الأحزاب في حال جرت انتخابات جديدة. الدعم الأميركي الواضح ومعه دعم دول عربية، لا يطلب من حكومة الاحتلال الجديدة أكثر من تخفيف لهجة خطابها السياسي والابتعاد عن «مواقف مفاجئة»، وترحيل خطوات أحادية الجانب حالياً، والتركيز على سياسة تعاون وثيقة مع البيت الأبيض، حتى في الملف الإيراني مثلاً، بالرغم من رفض الحكومة الجديدة لأي اتفاق نووي جديد مع إيران، والاتجاه لإعادة الدفء للعلاقات مع الأردن، وهي مطالب يبدو أن الحكومة الجديدة في إسرائيل تميل بدورها لقبولها. ووفقاً لما يرشح في إسرائيل، فإن الحكومة الجديدة ستترك مهمة تجميل صورتها أمام العالم لوزير الخارجية يئير لبيد، فيما سيكون الجنرال بني غانتس والمنظومة العسكرية صمام الأمان الذي سيحول دون أي توتر في العلاقات مع واشنطن، وهي مسألة مهمة جداً لإدارة بايدن للتخلص من «سلة الأزمات» التي كان يفتعلها بنيامين نتنياهو بأستمرار تبعاً لاحتياجاته السياسية والحزبية.

غزة ـ **ضياء خليل**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبيل انطلاق جولة تفاوض غير مباشرة بين حركة «حماس» والاحتلال الإسرائيلي بشأن الأوضاع الأمنية في قطاع غزة وصفقة تبادل الأسرى، الأسبوع المقبل في القاهرة، وزيارة رئيس الأركان الإسرائيلي أفيف كوخافي للولايات المتحدة لعقد محادثات رسمية، صعّد الاحتلال من قصفه على غزة، ما بدا محاولة من الحكومة الإسرائيلية الجديدة لفرض قواعد اشتباك مختلفة مع المقاومة الفلسطينية، وهو أمر أكدت الأخيرة أنها لن تسمح به، وأنها ستكون بالمرصاد لأي «حماقات» من الاحتلال. في ظل هذه الأجواء، وطلب كوخافي زيادة استعداد الجيش لسلسلة سيناريوهات من بينها استئناف الأعمال الحربية في غزة، واستمرار القيود الإسرائيلية على القطاع والتي تشمل تضييق مساحة الصيد وإغلاق المعابر بشكل شبه كامل مع السماح بمرور بضائع أقل للقطاع، فإن هذه الظروف تثير مخاوف من انفجار للأوضاع في وقت قريب.

وفي أعنف قصف إسرائيلي منذ توقف العدوان على غزة في 21 مايو/أيار الماضي، سُمع دويه بشكل كبير في مناطق واسعة من القطاع، شنّت طائرات حربية ومسيّرة إسرائيلية، ليل الخميس الجمعة، سلسلة غارات على مواقع عسكرية لـ«كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، وأراض زراعية في مناطق مختلفة من القطاع. واستهدفت طائرات الاحتلال موقعاً وأرضاً في بيت لاهيا شمال القطاع ومنطقة السودانية شمال غربي مدينة غزة وأرضاً أخرى في منطقة معن بمدينة خان يونس جنوب القطاع. وشنّت الطائرات الحربية عدة غارات على موقع لـ«القسام» شرقي مخيم جباليا للاجئين شمال القطاع. وزعم الاحتلال أنه استهدف مواقع إطلاق صواريخ ومجمّعات عسكرية لحركة «حماس» شمال وجنوب القطاع، وذلك رداً على إطلاق البالونات الحارقة» باتجاه مستوطنات «غلاف غزة».

في المقابل، أطلقت المقاومة الفلسطينية النار باتجاه مسيّرات الاحتلال شمالي القطاع، وسقطت إحدى المسيّرات بعد استهدافها في البحر، وفق شهود. وقال مصدر في «حماس» لوكالة «فرانس برس» إنه «تمّ إبلاغ الوسيط المصري بالعدوان الإسرائيلي الجديد والانتهاكات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار». وأضاف أنّ «المقاومة لن تسمح للعدوّ بفرض قواعد اشتباك جديدة». من جهته، قال المتحدث باسم «حماس» فوزي برهوم، في بيان، إنّ «قصف الاحتلال مواقع للمقاومة ما هو إلا مشاهد استعراضية للحكومة الإسرائيلية الجديدة من أجل ترميم معنويات جنودها وقادتها التي انهارت أمام صمود وضربات المقاومة في معركة سيف القدس». وحذّر من أنّ «ارتكاب الاحتلال أيّ حماقات تستهدف شعبنا ومقاومتنا ستكون المقاومة، وعلى رأسها كتائب القسام، له بالمرصاد». من جهتها، رأت مصادر مصرية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن التوتر الذي تشهده الأراضي الفلسطينية راهناً، من قصف لمواقع في غزة ردّاً على إطلاق البالونات الحارقة صوب مستوطنات «غلاف غزة» من جانب فلسطينيين، هو محاولة من الحكومة الإسرائيلية الجديدة، لفرض خطوط تقدم، قبل وصول وفدها الأمني إلى القاهرة الأسبوع المقبل، للانخراط في عملية تفاوض غير مباشرة مع «حماس»، بشأن الأوضاع الأمنية في القطاع، وصفقة الأسرى، مؤكدة أن «حماس» تدرك حجم الضغوط الواقعة على الحكومة الإسرائيلية داخلياً، لذلك استجابت للمطالب المصرية بتقويت الفرصة أمام اندلاع مواجهة عسكرية جديدة، فيما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي يحاول الإيحاء بأن ما كان قائماً سابقاً من قواعد في المواجهة مع المقاومة لن يستمر بعد الآن، وهو ما كان قد بدأ بالترويج له بعد جولة القتال الأخيرة في مايو/أيار الماضي، لكن تحليلات مختلفة أشارت إلى أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تواجه معضلة في تحديد سياسة تجاه البالونات الحارقة على الرغم من تصريحات سابقة لرئيسها نفتالي بينت، بوجوب التعامل مع البالونات مثلما يتم التعامل مع صواريخ «القسام».

وكان كوخافي قد طلب من هيئة الأركان، خلال جلسة تقديرات ليلة الخميس-الجمعة، «زيادة استعدادات الجيش» لـ«سلسلة من السيناريوهات»، من بينها «استئناف الأعمال الحربية» بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في القطاع. وقال الجيش الإسرائيلي، بحسب ما نقلته «يسرائيل هيوم» أمس الجمعة: «سنواصل تدمير القدرات والبنى العسكرية لحماس، المسؤولة عما يحدث في غزة». ويتوجّه كوخافي إلى الولايات المتحدة غداً الأحد لعقد محادثات رسمية، في أول زيارة رسمية لمسؤول إسرائيلي لهذا البلد منذ تولّت حكومة نفتالي بينت السلطة. وخلال زيارته التي تستمر ستة أيام، سيناقش كوخافي ملفات «حماس» وإيران و«حزب الله». وقال الجيش الإسرائيلي إنّ قائده سيناقش في الولايات المتّحدة «التحدّيات الأمنية المشتركة» بما في ذلك المسائل «المرتبطة بالتهديد النووي الإيراني وتثبيت إيران حضورها الإقليمي في المنطقة وجهود حزب الله لتعزيز قواته». وكان وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد يئير لبيد، أجرى الخميس محادثات هاتفية مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن تناولت العلاقات الثنائية والملفّين الفلسطيني والإيراني. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس في بيان إنّ بلينكن جدد خلال المكالمة تأكيد دعم بلاده لـ«أمن إسرائيل».

كما حضرت التطورات الفلسطينية الإسرائيلية، في اتصال هاتفي أجراه لبيد أمس مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، أكد فيه الأخير ضرورة تحريك الجمود الحالي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وصولاً إلى إطلاق عملية تفاوضية شاملة، على نحو يضمن تدعيم ركائز الاستقرار في المنطقة، معلناً استمرار مصر في القيام بدورها في دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبحسب المتحدث باسم الخارجية المصرية السفير أحمد حافظ، فقد شدد شكري على ضرورة الحيلولة دون تصعيد التوتر بين الطرفين بما يُنذر بتفاقم الأوضاع مُجدداً، فضلاً عن الدفع قُدماً بجهود إعادة الإعمار والدعم التنموي لسائر أنحاء الأراضي الفلسطينية، معلناً حرص القاهرة على التحرك بخطوات عملية وجدية نحو تحقيق الأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة. فيما قالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن الوزيرين بحثا أهمية العلاقات بين إسرائيل ومصر على المستويين السياسي والأمني، واتفقا على المحافظة على اتصال متواصل ودائم والتعاون بينهما، وعلى ترتيب لقاء بينهما قريباً.

اضطهاد وتمييز عنصري

وصفت الخارجية الفلسطينية قانوناً يمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية، تعتزم الحكومة الاسرائيلية تمديد العمل به، بأنه «يرسّخ أشكال الاضطهاد والتمييز العنصري». وفي بيان للخارجية، ردّاً على توجه لطرح القانون، المعمول به منذ 2002، أمام الكنيست الاسبوع المقبل، لتمديده عاماً آخر، اعتبرت أن القانون «دليل واضح على أن إسرائيل كدولة احتلال هي دولة فصل عنصري بامتياز، خصوصاً أنه يشتت الأسر الفلسطينية ويبعد أفرادها عن بعضهم البعض». ورأت في القانون «شكلاً من أشكال عمليات التطهير العرقي واسعة النطاق التي ما زالت إسرائيل ترتكبها».

حصار وعزل بلدة بيتا جنوبي نابلس
عشرات الإصابات بقمع مسيرات ضد الاستيطان

رام الله ـ **العربي الجديد**

حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة بيتا، جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية، لقطع الطريق ومنع الفعاليات الشعبية في إطار تصعيد المقاومة الشعبية ومواجهة التوسع الاستيطاني في البلدة وتحديداً في جبل صبيح، فيما قمع الاحتلال مسيرات في عدد من مناطق الضفة. وأغلقت قوات الاحتلال كافة مداخل بلدة بيتا وعزلتها كلياً عن محيطها منذ ليلة أمس الأول. وقال نائب رئيس البلدية موسى حمايل، لـ«العربي الجديد»، إن جرافات تابعة لجيش الاحتلال أغلقت الطرق الفرعية التي تربط بيتا بالبلدات والقرى المحيطة بها بالحجارة والسواتر الترابية، وعملت على حفر وتخريب حتى الممرات الترابية التي يسلكها البعض بين الحقول والأشجار. وذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمه تعاملت مع 47 إصابة جراء قمع جيش الاحتلال الإسرائيلي مسيرة سلمية على المدخل الرئيسي لبلدة بيتا، بينها 42 إصابة بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، و5 إصابات بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وأقام عدد من أهالي سلفيت، شمال الضفة الغربية، صلاة الجمعة في منطقة الراس، غربي المدينة، قرب الأراضي المهددة بالمصادرة، وذلك بعد منع جنود الاحتلال المصلين من الوصول إلى مكان قريب من بؤرة استيطانية أقيمت قبل أشهر على قمة الجبل في المنطقة. وأكد خليل الطقطق، أحد أصحاب الأراضي المجاورة للبؤرة، لـ«العربي الجديد»، أنه يملك الأراضي التي تتعرض للاعتداءات. وأضاف «نأتي إلى الأرض لنجد الأشجار مخلعة، والأرض محروقة، والأراضي مجروفة، لكننا سنظل متشبثين بأرضنا». واندلعت مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة بيت دجن، جنوب نابلس، حيث أصيب 15 شخصاً بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز. وقال الناشط ساهر أبو جيش، لـ«العربي الجديد»، إن «جنود الاحتلال اعتلوا المسيرة بالقنابل الغازية والصوتية حتى قبل وصولها إلى المنطقة المستهدفة بالاستيطان، ولاحقوا استخدم جنود الاحتلال المصلين المعتدى المغلف بالمطاط». كما قمع الاحتلال مسيرات ضد الاستيطان في قرية كفر قدوم، شرق قلقيلية، شمال الضفة، وفي مدينة سلفيت، شمال الضفة. وساد التوتر البلدة القديمة من القدس، خاصة في محيط المسجد الأقصى، حيث كانت قوات الاحتلال قد اقتحمت باحاته بعد صلاة الجمعة، واعتدت على المصلين فيه وعلى جموع منهم كانت قد انتظمت في وقفة احتجاجية للتنديد بإساءة مستوطنين، الثلاثاء الماضي، للنبي محمد خلال «مسيرة الأعلام» الاستفزازية التي نفذوها في المدينة، ما أدى إلى وقوع 9 إصابات.

> توتر في المسجد الأقصى بعد الاعتداء على المصلين

مرحلة جديدة أم استمرار للتوتر؟

العلاقات الأردنية الإسرائيلية

> ينتظر المسؤولون الأردنيون تطورات المرحلة المقبلة لمعرفة ما إذا كان التوتر سيستمر مع الحكومة الإسرائيلية برئاسة نفتالي بينت

عمّان ـ **انور الزيادات**

من المتوقع أن ينعكس تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نفتالي بينت، على العلاقات الرسمية بين الحكومة الأردنية وإسرائيل، بعدما وصلت إلى أسوأ أحوالها في عهد رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، التي استمرت 12 عاماً. وفي الوقت الذي وجّهت فيه الحكومة الإسرائيلية رسائل إيجابية حول العلاقات المقبلة مع الأردن، تسعى السلطات الأردنية إلى استعادة دورها الإقليمي الذي تراجع خلال الفترة الماضية، وبناء علاقة متجددة مع الإسرائيليين.

وظلّت الخلافات بين نتنياهو وعمّان مستمرة حتى الأمس القريب، بعد إجبار نتنياهو، في مارس/ آذار الماضي، على إلغاء زيارته للإمارات بسبب ما اعلن وقتها عن «صعوبات في تنسيق مرور طائرته في أجواء الأردن»، عشية الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 23 مارس، وذلك بعد إلغاء زيارة ولي العهد الأردني الأمير حسين إلى الحرم القدسي، جراء خلاف طرأ حول التدابير الأمنية التي يتم اتخاذها بالمسجد الأقصى. ثم ازداد التوتر بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

وفي مقابل العلاقات الرسمية المتذبذبة مع إسرائيل، فإن الموقف الشعبي الأردني يعارض التطبيع والعلاقة مع دولة الاحتلال بشكل قاطع، وسط دعم للصمود الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة والقدس المحتلة. وتجسد الموقف الشعبي في الفعاليات الاحتجاجية في الشارع الأردني خلال العدوان، الشهر الماضي، في ظلّ تزايد منسوب النقد للعلاقات مع الاحتلال، على وقع استمرار العلاقات الدبلوماسية بين عمّان وتل أبيب.

وحول العلاقات بين السلطات الأردنية والحكومة الإسرائيلية الجديدة، يرى وزير الإعلام الأردني الأسبق سميح المعايطة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه من غير المتوقع أن يحدث تغيير كبير في العلاقات، والتحول من البرود والتوتر إلى تحسن بشكل سريع. ويشير إلى أن أسباب توتر العلاقات مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والقدس بشكل رئيسي، ولا تتعلق فقط برئيس الحكومة. ويعتبر أنه إذا كانت هناك مؤشرات ورسائل إيجابية من حكومة بينت تجاه الأردن، وتبنّي سياسات أفضل مما كانت عليه في حكومة نتنياهو، حينها ستشهد العلاقة تحسناً، أما إذا لم يحصل ذلك، فإن حالة الجمود ستستمر فترة طويلة.

ويلفت المعايطة إلى وجود محرّك آخر لتطور العلاقات، مرتبط بالإدارة الأميركية، تحديداً في حال تحريكها الجو السياسي في المنطقة باتجاه إحياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتجاوب حكومة الاحتلال معها، حينها سينعكس الوضع إيجاباً على العلاقات الأردنية الإسرائيلية. ويقول إنه من الواضح أن هناك انتقادات لدى الإسرائيليين، وفق ما صدر عن الإعلام العبري في الأيام الماضية، لسوء إدارة علاقة إسرائيل مع الأردن خلال الفترة الماضية. ووفق المعايطة، فإن تطور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتبدّل السياسات الإسرائيلية في القدس، خصوصاً بما يتعلق بالمقدسات والوصاية الهاشمية عليها، سيؤدي دوراً هاماً في تطور العلاقات بين الطرفين أو بقائها كما هي عليه منذ سنوات.

وبحسب وزير الإعلام الأردني الأسبق، فإن تسليم الأسيرين مصعب الدعجة وخليفة العنوز، اللذين عبرا الحدود تضامناً مع الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي الأخير، للسلطات الأردنية، مؤشر من الجهات الأمنية الإسرائيلية للدفع من أجل تحسين العلاقات. ويلفت إلى أن الجهات الأمنية الإسرائيلية ترى أن العلاقات مع الأردن مهمة، وكانت دائماً تحاول ممارسة الضغط على نتنياهو للحفاظ على هذه العلاقات، خصوصاً أن «الحدود طويلة بين الطرفين، والتنسيق الأمني يحافظ على مصالح إسرائيل»، بحسب النظرية الإسرائيلية.

ويشير المعايطة إلى بروز حديث مفاده أن حكومة بينت تواصلت مع دول في المنطقة حول مسيرة الأعلام التي نظمت في القدس، مؤكدة أن هذه المسيرة لا تعبّر عن سياسة الحكومة الجديدة، وذلك للتخفيف من آثارها على العلاقات مع الدول العربية. وحول علاقة الأردن مع الفصائل الفلسطينية وأثرها على مستقبل العلاقات مع إسرائيل، يرى المعايطة أنه لا أثر لذلك على هذه العلاقات، والمواقف الأردنية كانت نتاجاً لاستفزاز إسرائيلي للأردن، ومحاولة لتهديد الثوابت الأردنية ومصالح البلاد، تحديداً بما يتعلق بالمقدسات.

من جهته، يقول الخبير في الشؤون الإسرائيلية أيمن الحنيطي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن بنيامين نتنياهو كان حجر عثرة كبيراً أمام تحسن العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ومن المتوقع أن تعمل الحكومة الجديدة على تحسين العلاقات مع الأردن. ويعتبر أن واحدة من المهام التي وضعها وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد يئير لبيد، وهو رئيس الوزراء البديل، هي تحسين العلاقات مع الأردن والعاهل الأردني عبد الله الثاني. لذلك من المتوقع أن تشهد العلاقات تحسناً، وربما يقوم لبيد خلال الفترة المقبلة بزيارة علنية إلى الأردن.

وبحسب الحنيطي، فإن كل ما يتعلق بالقدس والعلاقة مع الفلسطينيين خلال الفترة المقبلة بالنسبة للحكومة الجديدة يعتبر من القضايا الإشكالية، نظراً لتباين المواقف بين المشاركين فيها، موضحاً أن الاتفاق بين من شكّلوا الحكومة قضى بإبقاء القضايا الإشكالية بحالة جمود وشلل. ويرى أن السياسة الناعمة التي اتبعتها الإدارة الأميركية أثناء العدوان الإسرائيلي، قد تساهم في تطور العملية السلمية وتحسين العلاقات الأردنية الإسرائيلية. ووفق تقييم الحنيطي، فإن حرب غزة أعطت درساً للإسرائيليين مفاده أنه لا مناص من تحسين الوضع مع الفلسطينيين والدخول في مباحثات سلمية وإعادة إحياء المفاوضات، وهو الدرس الذي استوعبه الأميركيون، وأن تطبيع العلاقات مع دول عربية بعيدة جغرافياً ليس بديلاً عن العلاقات مع الجانب الفلسطيني والدول المجاورة. واعتبر أن حرب غزة رفعت القضية الفلسطينية إلى رأس أولويات الإدارة الأميركية. وبرأيه، فإن تسمية سفير أميركي جديد في إسرائيل (توماس نايدز) لا يخرج عن ذلك.

> الشارع الأردني معارض للاتفاقيات مع الإسرائيليين

> تدفع الجهات الأمنية الإسرائيلية لتحسين العلاقات مع الأردن

تسريبات جديدة تحيي قضية الأمير حمزة

ظهر الأمير حمزة (وسط) مع الملك بعد تفجير الأزمة (الأناضول)

عمّان ـ **العربي الجديد**

لا تزال «قضية الأمير حمزة»، والمتعلقة بولي العهد الأردني السابق، الأخ غير الشقيق للملك عبد الله الثاني، الأمير حمزة بن الحسين، تشغل الرأي العام ووسائل الإعلام في الأردن. فعلى الرغم من القرار بحل قضية الأمير حمزة داخل الأسرة الهاشمية، وإفراج النيابة عن 16 متهماً في القضية، وقصر المحاكمات المنتظر أن تبدأ الأسبوع المقبل على كل من رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد، إلا أن التسريبات للمحادثات الخاصة بالأمير حمزة والتي تتحدث عن محاولة الأمير حمزة استغلال تردي الوضع في البلاد لا تزال تتوالى، من دون أن يتّضح من يقف وراءها.

وتضمّنت التسريبات الجديدة محادثات منسوبة إلى الأمير حمزة خلال تواصله مع الشريف حسن بن زيد، وآخرى للشريف حسن ورئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق، باسم عوض الله. مع العلم أنه لم يرد أي تسجيل صوتي لعوض الله، ولا ذكر صريحاً لشخصه بل ورد اسم لشخص يرمز له بـ«no lube»، ولا يُعلم على الوجه التحديد إذا كان فعلاً عوض الله. وجاءت التسجيلات مع اقتراب محاكمة عوض الله وبن زيد خلال الأيام المقبلة، وكذلك بعد تسريب وثيقة قبل أيام تتضمن اعترافات لعوض الله، تتعلق بالأمير حمزة، وتحركاته خلال الفترة الماضية، في ما يتعلق بمحاولة استغلال الأوضاع الداخلية في البلاد. وتطلق السلطات على الأحداث اسم «قضية الفتنة».

وفي التسجيلات الجديدة، يقول الأمير حمزة إنه يراقب الوضع، وينتظر اللحظة المناسبة للمضي قدماً إلى الأمام، ويريد مزيداً من الاستشارات، فيما يقول الشريف حسن في أحد التسجيلات، إن شهود آخرين، سواء من العائلة المالكة الأردنية أو غيرها. وقال رئيس هيئة الدفاع محمد عفيف، في مقابلة مع قناة «سي أن أن»، قبل أيام إنه يتوقع أن تبدأ المحاكمة أولى جلساتها منتصف الأسبوع المقبل، مضيفاً أن المدعي العام لمحكمة أمن الدولة نظّم لائحة الاتهام «استناداً إلى البيانات المتوفرة، سواء بيانات شخصية أو خطية أو فنية، وهي المتعلقة هنا بتفريغ محتوى الهواتف الخلوية للمتهمين».

يُذكر أن القضية تفجّرت في إبريل الماضي، ففي الثالث من ذلك الشهر شهد الأردن استنفاراً أمنياً، واعتقالات طاولت مسؤولين مقربين من الأمير حمزة. ووفق لائحة الاتهام، فإن هناك ارتباطاً وثيقاً يجمع الأمير حمزة مع المتهمين عوض الله والشريف حسن، لمساعدتهما في كسب التأييد الخارجي لتدعيم موقف الأمير بالوصول إلى سدة الحكم. وبحسب لائحة الاتهام فإن لقاءات الأمير حمزة والشريف حسن وعوض الله كانت تتم في منزل الأخير. وبينت اللائحة أن عوض الله والشريف حسن شجعا الأمير حمزة على تكثيف اللقاءات التحريضية مع بعض شرائح المجتمع. وخلصت إلى أن الأمير حمزة انتقل إلى مرحلة التصريح العلني بتوجيه الانتقادات لمؤسسة العرش وأداء الحكومة، لإحداث الفتنة.

لعوض الله. وفي أحد التسجيلات، يقول الشريف حسن إن أزمة مستشفى السلط (وفاة عدد من الأشخاص في المستشفى بسبب انقطاع الأكسجين في إبريل/نيسان الماضي، خلال مرحلة التحقيق، حول عقده اجتماعات دورية منذ رمضان 2020، مع الأمير حمزة، وبترتيب من الشريف حسن بن زيد، تتعلق بتقديمه «طروحات تحريضية» كنصائح للأمير حمزة والشريف حسن الملك عبدالله.

ورجّح محامي باسم عوض الله، المتهم الأول في القضية، توجّه الدفاع إلى طلب الأمير حمزة كشاهد في القضية، وأي شهود آخرين، سواء من العائلة المالكة الأردنية أو غيرها. وقال رئيس هيئة الدفاع محمد عفيف، في مقابلة مع قناة «سي أن أن»، قبل أيام إنه يتوقع أن

شرق غرب

قادة أثيوبيا يعتزمون «محو تيغراي لـ100 عام»

سارعت وزارة الخارجية الإثيوبية، أمس الجمعة، إلى نفي صحة ما أعلنه وزير الخارجية الفنلندي بيكا هافيستو (الصورة)، الذي شغل لفترة منصب مبعوث الاتحاد الأوروبي إلى السودان وإثيوبيا، من أن قادة في أديس أبابا أبلغوه في فبراير/شباط الماضي أنهم يعتزمون «إبادة سكان إقليم تيغراي لمدة 100 عام». ووصفت هذه التصريحات بـ«السخيفة والهلوسة من نوع ما». وجاءت تصريحات هافيستو خلال جلسة نقاشية عقدت الثلاثاء مع لجنة تابعة للبرلمان الأوروبي.
(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

تركيا: توصية بإغلاق حزب «الشعوب الديمقراطي»

أوصى مقرر المحكمة الدستورية العليا في تركيا، أمس الجمعة، المحكمة بقبول مذكرة الادعاء العام الصادرة عن المحكمة الإدارية العليا، لإغلاق حزب «الشعوب الديمقراطي» الكردي. ونقلت وسائل إعلام تركية توصية المقرر الخاص للمحكمة بعد النظر في المذكرة المعاد إرسالها للمحكمة، عقب رفض المذكرة الأولى التي رفعت في مارس/ آذار الماضي بسبب نقص في الأصول. وتفيد التوصية الجديدة بقبول المذكرة وعدم حجز أموال وتجميد حسابات الحزب في الوقت الحالي، وطلب الحصول على حجة الدفاع من حزب «الشعوب الديمقراطي».
(العربي الجديد)

ولاية ثانية لغوتيريس

فاز الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس (الصورة)، أمس الجمعة، بولاية ثانية في منصبه لمدة خمس سنوات بالتزكية. وكان غوتيريس قد خلف الكوري بان كي مون في 1 يناير/ كانون الثاني 2017، ومن المقرر أن تستمر ولايته الجديدة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2026. وغوتيريس كان رئيس وزراء البرتغال بين عامي 1995 و2002. وشغل أيضاً منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين عامي 2005 و2015.
(العربي الجديد)

السودان: تشكيل «قوة مشتركة» لضبط الأمن

أعلن الجيش السوداني، مساء أول من أمس الخميس، خطّطاً لتشكيل قوة مشتركة «لحسم التفلتات الأمنية» وفرض هيبة الدولة في العاصمة الخرطوم. وصدر الإعلان بأمر من نائب رئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي». وشهد السودان توترات أمنية واسعة في الفترة الأخيرة، بعد إلغاء دعم الوقود الأسبوع الماضي، وقفز معدل التضخم السنوي إلى 379 في المائة.
(رويترز)

سويسرا: السجن 20 عاماً لمجرم حرب ليبيري

أصدرت محكمة سويسرية، أمس الجمعة، حكماً بالسجن 20 عاماً على مجرم الحرب الليبيري، ألبو كوسياه، بتهمة ارتكاب جرائم حرب خلال النزاع في بلده. ودانت المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية كوسياه بارتكاب فظائع، بينها القتل والاغتصاب واستخدام الجنود الأطفال، خلال أولى الحربين الأهليتين في ليبيريا اللتين أدتا إلى سقوط حوالى 250 ألف قتيل بين عامي 1989 و2003.
(فرانس برس)

الحدث

توجه الإيرانيون أمس الجمعة إلى مراكز الاقتراع لاختيار رئيس جديد للبلاد، من بين أربعة مرشحين تنافسوا أمس، على رأسهم رئيس السلطة القضائية، إبراهيم رئيسي، الذي ظل مختلف المراقبين يمنحونه الأفضلية بالفوز بعدما مهد إقصاء عدد من المرشحين الظروف له

تعالت أصوات مختلف الأطراف لحث الإيرانيين على الاقتراع (فاطمة بهرامي/الأناضول)

الانتخابات الإيرانية
يوم طويل من التحشيد لاحتواء المقاطعة

دعم متأخر لهمتي

بعد استبعاد مرشحي التيار الإصلاحي التسعة، كلّفت تيارات وقادة إصلاحيون خلال الساعات الأخيرة، دعايا تهم للمرشح عبد الناصر همتي، على أمل أن يحصل على عدد جيّد من الأصوات لمنع المرشح إبراهيم رئيسي من الحسم في الجولة الأولى وتوجيه الانتخابات نحو جولة ثانية.

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أنجزت إيران أمس الجمعة انتخاباتها الرئاسية الـ13 لاختيار الرئيس الثامن للبلاد، ليُطوى بذلك عهد الرئيس المعتدل حسن روحاني، الذي بدأ في 2013 وتخلّله انفتاح نسبي على الغرب توّج بإبرام اتفاق عام 2015 بين طهران والقوى الكبرى بشأن برنامج إيران النووي، بعد أعوام من التوتر. وتفتح الأنظار الآن إلى المرحلة الجديدة والسياسات التي سينتهجها الرئيس الجديد الذي يتوقع الإعلان عن اسمه رسمياً في الساعات القليلة المقبلة (إذا ما حصل على نصف أصوات المقترعين)، لا سيما أن المرحلة السياسية الجديدة في إيران تتزامن مع مباحثات تجري في فيينا بين طهران وأطراف الاتفاق النووي، وبمشاركة أميركية غير مباشرة، سعياً لإحياء الاتفاق، وفي خضم أزمة معيشية سببها الأساسي العقوبات الأميركية، وزادتها حدة جائحة فيروس كورونا. وفتحت إيران، أمس الجمعة، من الساعة السابعة صباحاً، مراكز الاقتراع في أنحاء البلاد لتلقي أصوات الإيرانيين الذين يحق لـ59 مليوناً و310 آلاف و307 منهم المشاركة في الانتخابات على مدار يوم كامل، وسط تدابير صحية بسبب تفشي فيروس كورونا. وإلى جانب الانتخابات الرئاسية، أجريت أيضاً أمس انتخابات مجالس البلدية في المدن والقرى الإيرانية، مع انتخابات في دوائر انتخابية لاختيار ممثلين لستة مقاعد شاغرة في البرلمان وستة بمجلس خبراء القيادة.

وقد تم تخصيص 66 ألفا و800 مركز اقتراع في المدن والقرى في 31 محافظة، لانتخابات رئاسة الجمهورية، التي تنافس فيها أربعة مرشحين، ثلاثة منهم محافظون، هم إبراهيم رئيسي، رئيس السلطة القضائية، ومحسن رضائي، أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام، والبرلماني أمير حسين قاضي زادة هاشمي. أما المرشح الرابع وهو إصلاحي، فهو عبد الناصر همتي، رئيس البنك المركزي السابق، الذي ترشح خارج الأطر الإصلاحية. وكان المتحدث باسم لجنة الانتخابات، إسماعيل موسوي، ذكر بأن إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية سيكون قبل ظهر اليوم السبت، بحسب وكالة «إيرنا» الرسمية. وإذا حصل أي مرشح على أكثر من نصف الأصوات يفوز بمنصب الرئاسة، وإذا لم يفز بهذه النسبة تعاد الانتخابات في جولة ثانية بين مرشّحين حصلا على أعلى الأصوات.

وبينما انطلقت الانتخابات على وقع هاجس المقاطعة، بعدما تعالت أصوات في الداخل والخارج تدعو إلى العزوف عن المشاركة في ظلّ الأزمة الاقتصادية واستبعاد مرشحين بارزين من السباق، ولا سيما من التيار الإصلاحي، كان لافتا تعالي أصوات مختلف المسؤولين أمس، لحث الإيرانيين على المشاركة. وقد بلغ عدد المصوتين حتى الساعة الرابعة و45 دقيقة عصراً 14 مليونا، أي 23 في المائة، بحسب وكالة «فارس».

وأطلق المرشد الإيراني علي خامنئي عملية الاقتراع، مع إدلائه بصوته بعيد الساعة السابعة صباحاً في حسينية الإمام الخميني وسط طهران، مكرراً الدعوة إلى مشاركة كثيفة. وقال «من خلال مشاركة الشعب، ستحقق البلاد مزايا كبيرة أيضاً على الساحة الدولية»، مشدداً على أن «ما يفعله الشعب الإيراني اليوم، يحدد مصيره ويبني مستقبله لعدة سنوات».

> المشاركة في الساعات الأولى كانت أعلى من الدورات السابقة
>
> اتهامات للحكومة الإيرانية بالإخلال في عملية التصويت

من جهته، قال محافظ طهران، أنوشيروان محسني بندبي، في تصريحات لوسائل الإعلام من مقر المحافظة إن مشاكل فنية قد حدثت في مراكز اقتراع، لكنها لم توقف عملية الاقتراع، نافياً شح أوراق التصويت، كما كانت أشارت إليه وسائل إعلام محافظة. وقال بندبي إن «المشاركة في الساعات الأولى من التصويت أعلى من الدورات السابقة».

وكانت وسائل إعلام محافظة قد وجهت اتهامات للحكومة الإيرانية بالإخلال في عملية التصويت، وعدم قيامها بالتحضيرات المناسبة، فأفادت وكالة «فارس» للأنباء بشح أوراق التصويت ومشاكل فنية أخرى في بعض مراكز الاقتراع، من دون أن تحدد طبيعتها. وذكرت أنه في بعض الدوائر الانتخابية التي شهدت هذه المشاكل، وخاصة غياب أوراق التصويت لانتخابات مجالس البلديات، طلب من الناخبين عدم البقاء في الطوابير.

في الأثناء، اعترضت الحملة الانتخابية للمرشح إبراهيم رئيسي على ما وصفته بالإخلال في مسار العملية الانتخابية، معلنة أنها رفعت شكوى في هذا الشأن، وقالت إن «تقارير عدة من مختلف مناطق البلاد تشير إلى إخلال جاد في عملية تنظيم الانتخابات». بدورها، هددت البرلمانية المحافظة زهره إلهيان، عن مدينة طهران، في حديث مع وكالة «فارس»، وزير الداخلية الإيراني عبد الرضا رحماني فضلي، برفع شكوى ضده إن استمرت مشكلة شح أوراق التصويت.

في هذه الأثناء، كان المرشحون في الانتخابات الرئاسية يدلون بأصواتهم، فاختار المرشح الذي تلقت مختلف الاستطلاعات والتخمينات تشير إلى أنه الأوفر حظاً، إبراهيم رئيسي، جنوب العاصمة طهران للتصويت. وقال رئيسي بعد الإدلاء بصوته: «التمس من الجميع أن يذهبوا ويصوتوا ويدلوا برأيهم».

كما قصد المرشح الإصلاحي عبد الناصر همتي برفقة زوجته، شرق العاصمة، حيث «حسينية الإرشاد»، التي يقصدها غالباً القادة الإصلاحيون في المواسم الانتخابية لدلالات المكان التاريخية، إذ كان معقلاً للمعارضين للحكم الملكي قبل الثورة. وأدلى المرشح أمير حسين قاضي زادة بصوته من مدينة مشهد شرقي إيران، حيث يمثلها في البرلمان الإيراني. في حين اختار المرشح المحافظ محسن رضائي، ضريحاً دينياً جنوب العاصمة للتصويت، فضلاً عن أن الرئيس الأسبق محمد خاتمي أيضاً أدلى بصوته كبقية القياديين الإصلاحيين في «حسينية الإرشاد».

من جهته، أدلى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بصوته خلال تفقد لجنة الانتخابات في وزارة الداخلية الإيرانية، وسط العاصمة طهران، داعياً في كلمة مقتضبة الشعب الإيراني إلى المشاركة الواسعة في هذه الانتخابات. وقال روحاني إنه «لا ينبغي أن تمنع المشاكل التي رافقت المراحل السابقة للعملية الانتخابية المواطنين من التصويت»، في إشارة غير مباشرة إلى استبعاد معظم المرشحين من السباق والذي أثار انتقادات واسعة. كذلك، قال رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف بعد التصويت إن «مقاطعة صناديق الاقتراع ليست حلاً وهذه الصناديق أكبر رصيد سياسي واجتماعي للبلاد».

من جهته، شارك رئيس البرلمان السابق علي لاريجاني، الذي رفض مجلس صيانة الدستور منحه الأهلية للمشاركة في السباق الرئاسي، في التصويت في مدينة ساري على بعد 120 كيلومتراً من طهران، داعياً الإيرانيين إلى عدم الإحباط.

رصد

الجزائر: المستقلون يشرعون في تشكيل «كتلة الرئيس»

سيوفر وجود كتلة نيابية من المستقلين في الجزائر إطاراً منظماً يمكن للرئيس عبد المجيد تبون الاستناد إليه إذا فكر في إنشاء حزب

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

استبق نواب جزائريون مستقلون، فازوا في الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت السبت الماضي، تثبيت النتائج من قبل المجلس الدستوري، بالإعلان عن مسعى لتشكيل كتلة الرئيس في البرلمان، وتضم مؤقتاً 72 نائباً، بعتقد أنها قد تكون النواة الأولى لحزب الرئيس عبد المجيد تبون، في حال فكر في إنشائه.

وبدأت مجموعات من النواب المستقلين في الولايات بإصدار بيانات تأييد ومساندة لبرنامج تبون، وسط احتفاء من هيئات رسمية بهذه الخطوة. وأطلق النائب لعبيدي لحسن، الذي فاز بمقعد عن ولاية تندوف أقصى جنوبي الجزائر، دعوة لتشكيل تكتل موحد لنواب القوائم المستقلة الفائزة بمقاعد في البرلمان. ونشر لحسن نداء، أعلن فيه أن هذه المبادرة تستهدف «دعم مشروع الإصلاح الشامل لتبون، ومشروع جزائر جديدة تستجيب لتطلعات الشعب».

وسجلت بشكل سريع استجابات لهذه المبادرة. ووقع ثلاثة من النواب المستقلين عن ولاية برج بوعريريج، وهم ربيع عبد الحق وزياني فارس وعبد الحق بلفار، بياناً، أعلنوا فيه «دعم برنامج الرئيس لتحقيق التغيير بقصد بناء الجزائر الجديدة»، ودعوا كل النواب المستقلين للالتحاق بمبادرة التكتل. كما أعلن نائبان من ولاية تيبازة، التحاقهما بالتكتل، على الرغم من كونهما مناضلين سابقين في حزب «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي». وفي نفس السياق، نشر أربعة نواب فازوا بمقاعد ولاية عين الدفلى بياناً «لإعلان الدعم الكامل لبرنامج رئيس الجمهورية، ولتجسيد مضمون دستور 2020 من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة، واستكمال المسار الانتخابي، ومساندته في كل الإصلاحات التي بادر بها».

وعلى الرغم من أن حصاد المستقلين في البرلمان جاء أقل من توقعات كانت تشير إلى إمكانية اكتساحهم للانتخابات، (حصلوا على 72 من أصل 407 مقاعد)، وأنهم سيكونون الكتلة الأولى، إلا أنه كان واضحاً أن الاحتفاء المبالغ فيه لرئيس اللجنة المستقلة للانتخابات محمد شرفي، حال إعلانه نتائج الانتخابات الثلاثاء الماضي، كان يحمل رسالة سياسية بتبني السلطة للمستقلين، خاصة عبر دعم ترشح الشباب المستقلين وتغطية جزء من نفقات حملتهم الانتخابية، وهو ما يفرض عليهم، بحسب نفس الرسالة، رد الجميل لتبون بدعم برنامجه.

وإذا كانت السلطة تحاول دفع النواب المستقلين إلى التجمع في كتلة موحدة، فإن وجود هذه الكتلة ستسمح للسلطة بتوفير إطار عملي وقاعدي منتظم، في حال فكر تبون جدياً في إنشاء حزب سياسي، في المرحلة المقبلة، بحسب ما أعلن عنه في حوار مع صحيفة «الوبوان» الفرنسية قبل نحو أسبوعين.

> محمد معمري: رهان السلطة على المستقلين كان واضحاً

وذهب الكاتب المتخصص في الشأن السياسي محمد معمري إلى أن «رهان السلطة على المستقلين كان واضحاً منذ بدء المسار الانتخابي». وقال «لاحظنا لفترة طويلة الجولات الكثيرة التي قام بها مستشار الرئيس للمجتمع المدني نزيه برمضان، والذي سعى إلى تشكيل قاعدة مهمة من المنظمات والجمعيات تدعم مسارات وخيارات الرئيس، سواء للتحفيز على المشاركة في الانتخابات أو للترشح، أو لمشروع مستقبلي يرتبط بحزب الرئيس. إلى أي حد نجح في ذلك، هذا يرتبط بالنتائج المحققة والمآلات مستقبلاً. نظرياً كون كتلة المستقلين الثانية من حيث العدد في البرلمان يعطيها أهمية، لكني أعتقد أن دورها سيكون داعماً أكثر من أن يُنتظر منها دور مركزي». وأضاف «يجب أن ننتبه إلى مسألتين، الأولى أن السلطة مرتاحة بعد حصول أحزابها على الأغلبية، والثانية هي الصعوبات التنظيمية للمستقلين، بحيث أن غالبيتهم غير منسجمين سياسياً، وبعضهم لديه أصلاً ولاءات سياسية لأحزاب أو تيارات معينة، وبالتالي مسألة الانضباطية تصبح جوهرية».

أصدر نواب مستقلون بيانات مساندة لبرنامج تبون (رياض كرامدي/فرانس برس)

واعد المحلل السياسي عبد القادر حدوش، لـ«العربي الجديد»، أن «وجود المستقلين في البرلمان تحصيل حاصل، وكان لهم وجود في المجالس السابقة، ربما السياقات السياسية المرتبطة بهذه الانتخابات هي التي دفعت إلى هذا الاهتمام المبالغ بهم». واعتبر أن «بعض إعلانات الولاء المسبق هي للوقاية من مقصلة المجلس الدستوري الذي قد يفاجئ الجميع، ما هو ثابت الآن أن السلطة تريد الاستفادة منهم لتثبيت حزام أمن للحكومة، لكن فكرة استخدامهم كقاعدة لبناء حزب سياسي تبدو مشوشة في الوقت الحالي، ولست متأكداً من أن الرئيس سيعتمد عليهم لذلك لسببين، أولاً لوجود هياكل أقوى يمكن الاستناد إليها، وهي الجمعيات، والثانية أن الرئيس يمكن أن يكون في راحة من أمره دون الحاجة إلى حزب».

قضية

مفوضية حقوق الإنسان

معركة مبكرة بين القوى الحزبية العراقية لاختيار الأعضاء الجدد

تعمل قوى حزبية عراقية على تقديم ترشيحات لمفوضية حقوق الإنسان، تضمن إخضاع المجلس الجديد وجعل عمله يقتصر على إصدار بيانات التنديد، على الرغم من تزايد الانتهاكات في البلد

بغداد ـ **زيد سالم**

قبيل نحو شهر من انتهاء ولاية أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، والتي تواجه منذ نحو عامين اتهامات عديدة تتعلق بالتقصير في رصد الانتهاكات، والسكوت عن ملفات حقوقية وإنسانية مختلفة، خصوصاً عقب تفجر الاحتجاجات الشعبية في البلاد، بدأت قوى سياسية عدة تتحرك بهدف إخضاع أعضاء المجلس المرتقب في المفوضية للمحاصصة، على غرار باقي المؤسسات الحكومية التي درجت العادة في العراق بأن تكون وفقاً لتحاصص طائفي وحزبي. ومن المقرر أن تنتهي فترة ولاية أعضاء مجلس المفوضين الحالي، البالغ عددهم 11، في العشرين من يوليو/تموز المقبل، وهو موعد انتهاء فترة الأربع سنوات المحددة للمجلس الواحد. وينص القانون على استقلالية المفوضية كسلطة رقابية.

وقال نائبان في مجلس النواب العراقي إن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، ونائبه الأول حسن الكعبي، يتصدران حراك اختيار أعضاء جدد للمفوضية حقوق الإنسان، وهناك ترشيحات من كتل «الفتح» و«دولة القانون»، و«القوى العراقية»، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الحزب الإسلامي»، وكتل أخرى، لشغل عضوية المجلس الجديد للمفوضية، الذي سيتم اختياره من خلال لجنة برلمانية تسميها رئاسة البرلمان.

وأوضح أحد النائبين، متحدثاً عبر الهاتف من مدينة النجف جنوبي البلاد لـ«العربي الجديد»، إن هناك مساعي لتكرار إخضاع المفوضية للتحاصص الحزبي والطائفي، بشكل سيفرغها من محتواها الإنساني، الذي أوجدت له أساساً، وهو التعامل بتجرد مع كافة القضايا. وبين أن «القانون يوجب على البرلمان أن يرشح أعضاء المفوضية الجدد وفقاً لمعايير تتعلق بالاختصاص وتاريخ وسيرة المرشح ونزاهته واستقلاليته، لكن الترشيحات المقبلة ستكون حزبية، وأتية من الكتل ووفقاً للمحاصصة». واعتبر أن «سبب إفراغ المفوضية الحالية من محتواها، وجعلها مقتصرة على إصدار البيانات والتنديد، أو الإعراب عن القلق، وكأنها منظمة أو ناشط حقوقي، هو أنها حزبية، والأعضاء مختلفون في اهتماماتهم بالقضايا، كما حدث في جرائم عديدة ضد المتظاهرين، أو في العمليات التركية شمالي العراق، وفي ملف المقابر الجماعية الأخيرة، وانتهاكات نفذتها فصائل في الحشد الشعبي، أو في أزمات تشريع القوانين الخاصة بحرية التعبير والعنف الأسري».

وكان الكعبي أشار، في بيان عقب اجتماعه مع رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان أرشد الصالحي، الأربعاء الماضي، إلى قرب بدء تشكيل اللجنة المكلفة باختيار أعضاء مفوضية حقوق الإنسان الجدد الأسبوع المقبل، وحسم الملف قبل انتهاء ولاية الأعضاء الحاليين. وتعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، إحدى الهيئات المستقلة التي تأسست في العام 2008، وترتبط عملياً بالبرلمان، ومهمتها رصد الانتهاكات الحقوقية، وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها، ورفع الدعاوى القضائية ضد المتورطين بجرائم العنف المختلفة.

وتعليقاً على ذلك، قال عضو المفوضية علي البياتي، لـ«العربي الجديد»، إنه «في حال عدم تشكيل مجلس جديد سيكون هناك فراغ قانوني، وسيجد عمل المفوضية بسبب ذلك. لذلك أمام مجلس النواب فترة قصيرة لتشكيل مجلس المفوضية الجديد، وإلا ستتكرر المشكلة عند تشكيل المفوضية الحالية، حين استغرقت العملية نحو عام كامل». ودافع عن عمل المفوضية خلال السنوات السابقة في العراق، معتبراً أنها «عملت في ظروف صعبة جداً، مليئة بالانتهاكات في كافة المجالات، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع إمكانية محدودة جداً. وقد استطاعت أن تحافظ على القدر الممكن من الاستقلالية، حيث لا يمكن أن تكون هناك استقلالية مثالية في بلد مثل العراق». وأشار إلى أن «المعنى الحقيقي في استقلالية المفوضية هو في عملها وليس المسميات. فإن كانت موجودة وتدافع عن المواطن ضد السلطة الحاكمة، سواء بالإعلام أو المحاكم أو التدخل بأي شكل فهي مستقلة، وإن كان المطلوب أكثر، فلا بد من تغيير قانون المفوضية ومنحها صلاحيات أكبر». وقالت إخلاص أمير، وهي من الناشطات في القضايا الحقوقية في بغداد وجنوب العراق، إن «مفوضية حقوق الإنسان واصلت عملها كمنظمة، وليس بكونها من كبريات الجهات الممولة من الدولة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان. وتتعمد إظهار نفسها على أنها مستهدفة من القوى المسلحة وجماعات القتل في البلاد، رغم أن معظم أعضاء المفوضية هم من أحزاب السلطة الحالية». وأضافت، لـ«العربي الجديد»، أن «ملف رعاية وحماية حقوق الإنسان في العراق، لم تنجح به مفوضية حقوق الإنسان، وحتى المنظمات الدولية والمحلية العاملة بهذا الملف لم تتمكن هي الأخرى من تحقيق أي مكاسب اجتماعية، بسبب تمكن المحاصصة والسلاح من مفاصل الدولة العراقية». من جهته، أقر النائب باسم خشان بأن مفوضية الانتخابات «لا يمكنها الإفلات من المحاصصة، في ظل أحزاب تؤمن بالمحاصصة في كل شيء بالدولة، وكأنه غنيمة لها». واعتبر أن «التدخل في اختيار أعضاء هذه المفوضية، وهي هيئة مستقلة، يعد تجاوزاً على القانون، الذي وضع النزاهة والكفاءة والعلمية معايير لاختيار الأعضاء». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المحاصصة تحاصر دوائر الدولة والهيئات والمفوضيات، لذلك نجد أنه حتى مفوضية حقوق الإنسان تتعرض إلى انتهاك لحقوق الرأي والتعبير والعمل على إجراء التحقيقات، إذ إن هناك خطوطاً حمر لا يمكن للمفوضية تجاوزها، رغم أنها في صلب عملها».

أما رئيس المرصد العراقي لحقوق الإنسان مصطفى سعدون، فقد رأى أن «مفوضية حقوق الإنسان الحالية هي أنشط وأفضل، وأكثر دفاعاً عن ملف حقوق الإنسان في العراق، مقارنة بالمفوضية التي سبقتها. لكن مع ذلك فإن الجهود الحقوقية التي تقوم بها المفوضية لا تلبي الطموحات، خصوصاً مع تزايد الانتهاكات ضد شرائح كثيرة من المجتمع العراقي». وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «المحاصصة السياسية والحزبية لعبت دوراً سلبياً في دور المفوضية وأعضاء مجلسها، حيث إن الأحزاب والكيانات السياسية تتدخل بتسمية الأعضاء، ولا بد أن تتبعد هذه الهيئات المستقلة عن نفوذ الأحزاب، وأن يتم اختيار الأعضاء وفق النزاهة والكفاءة». ولفت إلى أنه «مع ذلك فقد كانت هناك نشاطات فردية جيدة من قبل عدد من الأعضاء في كشف ملفات تتعلق بانتهاكات ضد شرائح متفرقة من العراقيين، والحديث عنها بدقة عالية».

شرق غرب

هجمات على قوات النظام السوري

قتل عدد من عناصر قوات النظام السوري، والمليشيات الموالية لها، جراء هجمات في البادية السورية. وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أمس الجمعة، أن عنصرين من قوات «الدفاع الوطني» التابعة للنظام قتلا، وأصيب آخرون، بانفجار لغم بالية في بادية الميادين أمس الأول. كما هاجم مسلحون، أمس الجمعة، مواقع لقوات النظام في مبنى الناحية وفرعي الأمن الجنائي والسياسي، في مدينة نوى بريف درعا الغربي. (العربي الجديد)

ماكرون وميركل يحضران لاجتماع المجلس الأوروبي

بحثت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في برلين أمس الجمعة، التحضير لاجتماع المجلس الأوروبي في 24 و25 يونيو/ حزيران الحالي. وسيبحث قادة دول وحكومات الاتحاد الأوروبي خلال قمتهم ملفات جائحة كورونا وتحفيز الاقتصاد والهجرة والعلاقات الخارجية، بما يشمل التوتر مع تركيا وروسيا. (فرانس برس)

الأمم المتحدة تستعد لتزايد العنف في أفغانستان

أكد مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين فيليبو غراندي، أمس الجمعة، أن المنظمة الدولية تضع خططاً لمواجهة احتمال ارتفاع أعمال العنف في أفغانستان، عندما تنسحب القوات الأميركية بحلول 11 سبتمبر/أيلول. وقال غراندي إنه يتفهم أنه «لا يمكن أن تستمر الى الأبد» عمليات عسكرية دولية مثل تلك التي جرت في أفغانستان لضمان الاستقرار، لكنه حذر من أن «انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان وقوات أخرى أيضاً يشكل دليلاً آخر على أن العنف قد يتزايد بعد ذلك». (فرانس برس)

لم تنجح المقاربة التي اعتمدتها إدارة جو بايدن في اليمن بدفع حل للصراع في هذا البلد، بل إن التعاطي بمنظار إنساني مع الملف افقد واشنطن أدوات ضغط سياسية واقتصادية، وسمح للحوثيين بمواصلة هجماتهم أكان في الداخل أم باتجاه السعودية

الدور الأميركي في اليمن

مقاربات تفشل في تحريك التسوية السياسية

زكريا الكمالي

منذ تموضعها في موقع الوسيط، قبل أكثر من 4 أشهر، لم تحقق إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن النتائج المأمولة من استراتيجيتها الجديدة تجاه اليمن، بل هناك من يرى أنها ساهمت في تعقيد فرص حل الأزمة وتكبيل التسوية السياسية أكثر مما كانت عليه خلال سنوات مضت، بعدما تخلّت عن أدوات ضغط كانت بحوزتها وبمقدورها صناعة الفارق في مسار النزاع اليمني. وخلال الأشهر الماضية، بدأت الإدارة الأميركية بالتعاطي مع الأزمة اليمنية من منظور إنساني فقط، ظناً منها أنه سيكون الطريق الصحيح لإنهاء النزاع، مع إغفال العملية السياسية الشاملة وأدوات الضغط السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبالتزامن مع شطب جماعة الحوثيين من قوائم المنظمات الإرهابية الأجنبية، لدواعٍ إنسانية، اتخذت الإدارة الأميركية حزمة من الخطوات الرامية لإنهاء أزمة اليمن، على رأسها وقف الدعم اللوجستي للتحالف بقيادة السعودية، وتعيين مبعوث خاص إلى اليمن هو الدبلوماسي تيموثي ليندركينغ.

كان الاعتقاد الأميركي أن التحوّل من الموقف العدائي الذي اتخذته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه الحوثيين، سيوفر المناخ الملائم لوقف الحرب، وسيجعل واشنطن قادرة على ترويض جماعة الحوثيين وعزلها عن حلفائها الإيرانيين، لكن تلك المقاربات بدت خاطئة وأفضت إلى نتائج عكسية، ظهرت بتكثيف الهجمات الحوثية على مدينة مأرب النفطية، ورفض التعاطي بشكل مباشر مع ليندركينغ، وانتهاء برفع سقف مطالب وقف الحرب، تبدو أقرب إلى التعجيزية، وتحرف مسار النزاع اليمني إلى مجرد حصار فقط مع السعودية. لكن مؤشرات برزت أخيراً دلت على أن الخطاب الأميركي الناعم في التعاطي مع الحوثيين لن يستمر طويلاً، مع حديث واشنطن عن أنها ستتمارس الضغط على الحوثيين للوصول إلى اتفاق سلام. كما ذكر الحساب الرسمي للخارجية الأميركية على «تويتر»، الخميس الماضي، أن ليندركينغ دان خلال لقاء مع السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر «الهجمات الوحشية المتزايدة للحوثيين في محافظة مأرب وعرقلة الحوثيين لعملية السلام»، في اتهام هو الأول من نوعه للجماعة بعرقلة جهود السلام.

وبدت الإدارة الأميركية فاقدة للحيلة أكثر من أي وقت مضى، فبعد جولات مكوكية عقيمة لليندركينغ، بين الرياض ومسقط، كان آخرها الأربعاء الماضي، لم يكن في جعبة واشنطن من أسلحة سياسية سوى إصدار بيانات متكررة، ظهرت في غالبيتها تتوسل الحوثيين وقف الهجوم على مدينة مأرب بما له من تبعات إنسانية، فضلاً عن ضغط متواصل، تمثل بفرض عقوبات محدودة على قيادات عسكرية.

حاولت الولايات المتحدة العودة إلى خيار العقوبات مجدداً وتحديداً منذ 2 مارس/ آذار الماضي، عندما أدرجت قياديين رفيعين في القوات الجوية والبحرية للحوثيين، هما منصور السعدي وأحمد علي الحسن الحمزي، في قوائم الإرهاب، وشددت على أنها ما زالت ملتزمة «بتعزيز مساءلة قادة الحوثيين عن أفعالهم التي ساهمت في معاناة اليمنيين غير الاعتيادية». لم يكن لهذه العقوبات تبعات ملموسة تكبح الهجمات الجوية على مأرب أو الأراضي السعودية، أو الهجمات البحرية على الموانئ السعودية وخطوط الملاحة.

أواخر مايو/أيار الماضي، كررت الإدارة الأميركية هذا النوع من العقوبات على قياديين آخرين، هما محمد عبدالكريم الغماري، رئيس هيئة أركان الحوثيين، ويوسف المداني، القائد العسكري الأول للمنطقة العسكرية الخامسة في القوات الحوثية وأحد المقربين من زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، اتهمت الخزانة الأميركية، على مأرب والأراضي السعودية ومفاقمة الأزمة الإنسانية داخل اليمن»، فيما تم اتهام المداني بـ«ارتكاب أعمال إرهابية تهدد سلامة المواطنين الأميركيين أو أمن الولايات المتحدة الوطني وسياستها الخارجية أو اقتصادها».

على الأرض، لم تنجح هذه الضغوط أيضاً في تحقيق فوائد عسكرية ووقف هجوم الحوثيين على مدينة مأرب التي تضم أكبر تجمّع نازحين على مستوى اليمن، أما في الملعب الدبلوماسي، فقد تحوّل ليندركينغ إلى نسخة شبيهة من المبعوث الأممي مارتن غريفيث، العاجز منذ مارس/آذار 2018 عن اختراق جدار الأزمة المعقد.

عقب سقوط عشرات المدنيين في هجمات صاروخية دامية على مدينة مأرب، حاولت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، تذكير واشنطن بضرورة إعادة إدراج الحوثيين ضمن الجماعات الإرهابية. وتقول الحكومة إن الشطب الأميركي للحوثيين من قوائم الإرهاب، أعطى ضوءاً أخضر للجماعة في تصعيد هجماتها وارتكاب انتهاكات شنيعة ضد المدنيين في مأرب، وخصوصاً بعد فهم قرار الشطب بشكل خاطئ. وحسب مصدر حكومي يمني لـ«العربي الجديد»، فقد كانت الشرعية تعوّل كثيراً على الدور الأميركي في «كبح الإرهاب الحوثي، والتفوّق على الجهود الأممية، لكنها للأسف تحوّلت إلى رديف لها». وتابع «النظرة الأميركية القاصرة للملف اليمني سببها التضليل الأممي الذي صوّر لإدارة بايدن أن أزمة اليمن هي أزمة إنسانية فقط، وأن قرار إدراج الحوثيين ضمن الجماعات الإرهابية بمثابة حكم إعدام على اليمنيين بشكل كامل، فضلاً عن الدور الخجول للسفير الذي انتهت ولايته، كريستوفر هينزل».

> عقوبات واشنطن على قيادات حوثية لم يكن لها تبعات ملموسة
>
> كانت الشرعية تعوّل على الدور الأميركي في كبح الحوثيين

وبعد أشهر من نقاشات ظلت تدور في حلقة مفرغة، يقابلها تعنّت من الحوثيين إزاء مبادرات السلام ومواصلة هجماتهم المميتة في مدينة مأرب، كان من الواضح أن الإدارة الأميركية قد توصلت إلى قناعة بعدم امتلاكها أي وسائل نفوذ حقيقية لكبح العنف الحوثي. لجأت واشنطن إلى سلطنة عمان، ثاني أقرب الأطراف الإقليميين لجماعة الحوثي بعد إيران، من أجل إنقاذ الموقف، وغداة مكالمة هاتفية بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ونظيره العماني بدر البوسعيدي، سافر وفد عماني رفيع إلى صنعاء، في 6 يونيو/ حزيران الحالي، لكن نتائج الزيارة التي استمرت لمدة أسبوع، لم تظهر إلى العلن حتى الآن.

في ظل الانسداد الحاصل ومماطلة جماعة الحوثيين تجاه الجهود الدولية والإقليمية حتى يتسنى لها الانقضاض على مدينة مأرب، لم يكن أمام الإدارة الأميركية سوى اللجوء إلى وسائل ضغط أكثر جدوى من أجل ردع المليشيات المدعومة من إيران. اتجهت واشنطن إلى محاصرة الأدوات الحوثية التي تقف وراء إطالة أمد الحرب، وأعلنت في العاشر من يونيو الحالي، فقد كانت الشرعية تعوّل كثيراً على الدور فرض عقوبات على سعيد أحمد محمد الجمل وأفراد وكيانات أخرين منخرطين في شبكة دولية يستخدمها الجمل لتقديم دعم مالي بلغ عشرات الملايين من الدولارات إلى الحوثيين بالتعاون مع كبار المسؤولين في «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني. ووفقاً لبيان الخزانة الأميركية «يقوم هؤلاء الوسطاء وهذه الشركات الوهمية الذين ينتمون إلى شبكة الجمل ببيع السلع، مثل النفط الإيراني، في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، ثمّ يحوّلون جزءاً كبيراً من الإيرادات إلى الحوثيين في اليمن».

كما فرضت الخزانة الأميركية 11 عقوبة في ذات الوقت، طاولت أفراداً وشركات وسفينة، لكونهم يلعبون أدواراً رئيسية في هذه الشبكة غير المشروعة، التي تضم أيضا شخصا يدعى هاني عبد المجيد محمد أسعد، وهو محاسب يمني سهّل التحويلات المالية إلى الحوثيين؛ وجامع علي محمد، أحد المنتسبين إلى الحوثيين والعضو في «فيلق القدس» الذي ساعد الجمل في شراء السفن وتسهيل شحنات الوقود وتحويل الأموال لصالح الحوثيين. وبعيداً عن الحيثيات التي كانت تسوّقها عند فرض العقوبات السابقة، والتي لا تتعدى «المخاوف من تبعات الأزمة الإنسانية»، بدأت الإدارة الأميركية هذه المرة بالحديث عن «محادثات سياسية»، وذلك بالقول إنه «لا يمكن حل الأزمة الإنسانية إلا باتفاق سلام»، كما شددت على أنها «ستواصل ممارسة الضغط على الحوثيين بكل السبل، بما في ذلك العقوبات المستهدفة، لتحقيق هذه الأهداف».

ووفقاً لخبراء، فإن العقوبات الأميركية المفروضة حتى الآن على قيادات حوثية، لا تكاد تُذكر ولن تكون كفيلة لوحدها بإجبار الجماعة على الانصياع لدعوات السلام، وشددوا على ضرورة أن تمتد العقوبات إلى القادة الحوثيين أو المتعاطفين معهم الذين يقيمون خارج اليمن، ويتحدثون عنهم في المحافل الدولية. ورأى نائب المدير التنفيذي في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أسامة الروحاني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن العقوبات التي تُفرض على مستوى فردي وخصوصاً في الجانب المالي هي «أداة ضغط مهمة جداً تربك الحوثيين» وتجفف أحد منابع الجماعة، لافتاً إلى ضرورة أن تُكثّف بشكل أكبر، حتى تتحوّل إلى وسيلة ضغط فعلية، وتحديداً تجفيف اقتصاد الحرب والحد من التهريب وفوق ذلك «تقليص المساحة المفتوحة لهم في مسقط»، وخصوصا أنها تمنح الحوثي نقاط قوة. وفيما أشار إلى أن العقوبات الحالية هي «قطرة من بحر» خصوصاً في ظل وجود الكثير من المنابع والممرات التي يستفيد منها الحوثيون، شدد الروحاني على أن الحالة اليمنية «بحاجة إلى آلية واضحة، ومواقف أكثر جرأة وصرامة، تتحكم فيها أدوات الضغط وليس العاطفة». وانتقد الروحاني التعاطي الأميركي مع الأزمة اليمنية من منظور إنساني فقط، معتبراً أن «الإدارة الأميركية تحاول أن تُظهر للعالم أنها تعالج المشكلة الإنسانية وهذه مقاربة غير صحيحة تُعقّد الوضع وتعطي الحوثي قوة أكثر مما ينبغي أن يُعطى. وخلال الفترة الأخيرة كافة الجهود كانت متوجهة نحو الحوثي، ومسار السلام أصبح الآن على هوى الحوثي فقط، وخصوصاً بعد تحويل النزاع إلى مشكلة حصار للميناء والمطار بين السعودية والحوثيين، مع تجاهل الدور الحالي لباقي القوى». ورأى أن على الأميركيين عدم التموضع في موقع الوسيط لعملية السلام، بل ترك هذه المهمة لمكتب المبعوث الأممي والاكتفاء بالوقوف في الخلف لتوفير أدوات ضغط تدفع نحو وقف الحرب.

عجز ليندركينغ (يسار) عن اختراق جدار الأزمة المعقد (فرانس برس)

متابعة

الحريري: الأولوية للتأليف قبل الاعتذار

بيروت ـ ريتا الجمّال

أكد رئيس الحكومة اللبنانية المكلّف سعد الحريري، أمس الجمعة، أنه ماض في مساعيه لتشكيل الحكومة اللبنانية على الرغم من تعثر هذه الجهود طوال 8 أشهر منذ تكليفه بالمهمة في 22 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقال الحريري، في تغريدة على حسابه على تويتر: "إنّ الأولوية هي للتأليف قبل الاعتذار، الذي يبقى خياراً مطروحاً، وهو ليس هروباً من المسؤولية بقدر ما هو عمل وطني، إذا كان يسهّل عمليّة تأليف حكومة جديدة يُمكن أن تساهم في إنقاذ البلد". وجاء موقف الحريري بعد وقت قصير من استقباله، أمس، في بيت الوسط (مقر إقامته)، في العاصمة بيروت، السفيرة الأميركية لدى لبنان دوروثي شيا. وأكد مصدر دبلوماسي أميركي لـ«العربي الجديد»، أنّ السفيرة الأميركية عبّرت عن قلقها إزاء الوضع اللبناني والأزمات التي ترتفع حدّتها كلّ يوم، وشددت على وجوب أن تضع القوى السياسية خلافاتها جانباً، وتتخلى عن فرض الشروط. ودعت إلى التواصل والتوافق "لأن البلد يحتاج بسرعة إلى تأليف حكومة جديدة تبدأ بالإصلاحات الجذرية المطلوبة، وتحظى بثقة الخارج والمجتمع الدولي".

من جهته، أفاد مصدرٌ مقرّب من الحريري، لـ«العربي الجديد»، بأنّ رئيس الوزراء المكلّف لم يسقط فكرة الاعتذار، لكنه فضّل وضعها جانباً بشكل مؤقت تلبيةً لدعوات داخلية وخارجية حثّته على الاستمرار بمهمته، انطلاقاً من أن خطوة كهذه قد تزيد الأزمات حدّة وتدخل البلاد في فوضى شاملة نظراً لصعوبة اختيار بديل عن الحريري. وأضاف أن التجارب السابقة أكبر دليل على ذلك، وأبرزها ما حصل مع السفير اللبناني لدى ألمانيا مصطفى أديب، الذي لم يتمكّن من تشكيل حكومة فاعتذر. وأشار المصدر إلى أن الحريري وضع السفيرة الأميركية في صورة مسار التشكيل المعرقل من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل، وأكد لها أنه لم يكن يفكر في الاعتذار بيد أن ممارسات فريق رئيس الجمهورية زادت من حدّها. بدورها، جالت السفيرة الفرنسية لدى لبنان آن غريو في الأيام الماضية على القوى السياسية وخصوصاً ممثلين بتشكيل الحكومة، قبل أن تلتقي باسيل، أول من أمس الخميس، وتعرض معه آخر التطورات على المستوى السياسي والاقتصادي والملف الحكومي.

وقالت فرنسا، أول من أمس الخميس، مؤتمراً افتراضياً دولياً لدعم الجيش اللبناني، حذّر خلاله قائده جوزاف عون من أن استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان، سيؤدي حتماً إلى انهيار المؤسسات ومن ضمنها المؤسسة العسكرية.

يعتبر الحريري أن ممارسات عون وباسيل زادت عن حدّها (حسين بيضون)

خاص

تمديد أجل الوداع وإحياء «الناتو العربي»
لقاء السيسي وبن سلمان

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، كواليس متعلقة بالعلاقات المصرية السعودية، جرى التباحث بشأنها خلال اللقاء الأخير الذي جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مدينة شرم الشيخ المصرية. وقالت المصادر إن ولي العهد السعودي أبلغ الرئيس المصري بالموافقة على تمديد أجل ودائع سعودية دولارية في البنك المركزي المصري، كان قد استحق استردادها قبل نهاية العام الحالي، وتقدر بنحو 5,3 مليارات دولار. وأوضحت أن تلك الخطوة جاءت في إطار تنسيق المواقف الإقليمية بين البلدين، مشيرة إلى أن المفاوضات المصرية السعودية بشأن تمديد أجل الودائع كانت قد بدأت في مطلع إبريل/ نيسان الماضي.

وكشفت المصادر أن اللقاء بين السيسي وبن سلمان تناول إحياء مقترح تشكيل قوة عسكرية عربية، وهو المقترح الذي كان يعرف باسم «الناتو العربي»، بقيادة مصرية سعودية، على أن تكون مهمتها الرئيسية تأمين المصالح العربية في منطقة البحر الأحمر، ومناطق النزاع العربي، والحد من التوغل الإيراني في المنطقة. وقالت المصادر إن ملف تشكيل قوة عسكرية عربية يحظى أخيراً، في ظل التنسيق والتقارب المصري السعودي، باجواء إيجابية، مشيرة، في الوقت ذاته، إلى أن هناك ترحيباً سودانياً بتلك الخطوة، والانضمام إليها كقوة عسكرية عربية، مرجحة بدء المشاورات على مستوى القادة العسكريين في البلدان الثلاثة خلال فترة وجيزة.

كما كشفت المصادر عن تطرق اللقاء لمشاورات خاصة بالقضية الفلسطينية والمشهد الراهن. وأوضحت المصادر أن الرئيس المصري نقل مطلباً لولي العهد السعودي بإطلاق سراح قيادات تابعة لحركة «حماس» محتجزة في السعودية، وذلك على ضوء الدور المصري الأخير، وفي ظل تقارب المواقف مع «حماس»، التي كان قد وصل وفد قيادي منها إلى القاهرة أخيراً، بقيادة رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، حيث التقى برئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، وقيادات الجهاز المعنيين بالملف الفلسطيني.

وبحسب المصادر، كانت قيادة «حماس» قد قدمت لرئيس جهاز المخابرات العامة المصري مطلباً بالتدخل والتوسط لدى السعودية لإطلاق سراح الخضري وأعضاء الحركة المحتجزين في السعودية.

رصد

هجوم إلكتروني ضد ساسة بولنديين

أعلن زعيم الحزب القومي البولندي الحاكم ياروسلاف كاتشينسكي، أمس الجمعة، أن سياسيين بولنديين كباراً استُهدفوا أخيراً بهجوم إلكتروني «واسع» أطلق من روسيا. وكاتشينسكي، وهو نائب رئيس الوزراء المكلف الأمن القومي أيضاً، ذكر في بيان أن "تحليلات أجهزتنا والأجهزة الخاصة لحلفائنا تسمح لنا بأن نعلن بلا لبس أن الهجوم الإلكتروني جرى من أراضي الاتحاد الروسي".

ودعا رئيس الوزراء البولندي، ماتيوش مورافيتسكي، يوم الثلاثاء الماضي، لعقد جلسة برلمانية مغلقة لمناقشة عدد من الهجمات الإلكترونية التي استهدفت عدداً من مسؤولي الحكومة، بينهم رئيس ديوانه ميشال دورشيك. وقال المتحدث باسم الحكومة البولندية، بيوتر مولر، لقناة "بولسان نيوز"، إن الجلسة ضرورية للحكومة لتقديم تقرير عن الهجمات الإلكترونية الأخيرة في بولندا، معرباً عن أمله في عقد الجلسة السرية هذا الأسبوع. وشهدت الآونة الأخيرة اختراق حسابات البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بدورشيك وزوجته. ووصف مولر ذلك بأنه «دعاة للقلق»، لكنه قال إن «الهجمات على المسؤولين أثارت قلق أشخاص أكثر من دورشيك. ووصف «حجم الهجمات» بـ«الخطير للغاية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

أكد كاتشينسكي (وسط) أن الأدلة التي لديهم روسية «واضحة» (Getty)

الحدث

احتمال التفاوض مع واشنطن قائم
كيم مستعد للحوار أو المواجهة

ترك الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون موضوع التفاوض مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مفتوحاً، لكنه حذّر، في المقابل، من إمكانية اندلاع مواجهة بين البلدين.

وكان بايدن، الذي نددت بيونغ يانغ بـ"سياسته العدائية" تجاهها، لم يستبعد عقد قمة مع كيم يوماً ما، لكنّه أكد أنه لن يفعل ذلك من دون أن ينتزع من الزعيم الكوري الشمالي التزامات واضحة. والمفاوضات بين واشنطن وبيونغ يانغ متوقفة منذ فشلت القمّة الثانية بين الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وكيم، في هانوي في فبراير/ شباط 2019.

وفي أول رد فعل مباشر على سياسة بايدن بشأن العلاقات مع بيونغ يانغ، ذكرت وكالة الأنباء الكورية الشمالية، أمس الجمعة، أن كيم جونغ أون أوجز، خلال جلسة عامة عقدتها اللجنة المركزية لحزب العمال الكوري الحاكم، أول من أمس، المبادئ العامة للاستراتيجية التي سينتهجها في العلاقة مع واشنطن، و"الاتجاه السياسي للإدارة الأميركية" الجديدة برئاسة بايدن. وشدد كيم، بحسب الوكالة، «على ضرورة الاستعداد للحوار كما للمواجهة، ولا سيّما الاستعداد الكامل للمواجهة من أجل حماية كرامة بلادنا». ودعا «إلى الردّ بطريقة قوية وسريعة على وضع سريع التغيّر، وتركيز الجهود للسيطرة بشكل ثابت على الوضع في شبه الجزيرة الكورية». واعتبرت الوكالة أن مثل هذه الخطوات "ستكفل المناخ السلمي وأمن بلدنا على نحو يعوّل عليه".

وكان بايدن انتقد، في مايو/أيار الماضي، نهج ترامب الذي التقى كيم مرتين، في سنغافورة ثم في هانوي، من دون أن يحقّق أيّ نتائج ملموسة. ووقتها، قال الرئيس الأميركي، إثر لقائه في البيت الأبيض نظيره الكوري الجنوبي مون جاي إن، "لن أقدّم له (كيم) اعترافاً دولياً" من دون مقابل. وأقر بأنّ «لا أوهام» لديه بشأن صعوبة إقناع كوريا الشمالية بالتخلّي عن ترسانتها النووية، كاشفاً عن أنّه عيّن السفير الأميركي السابق في سيول سونغ كيم، مبعوثاً خاصاً له إلى بيونغ يانغ.

وجاء في تقرير لخبراء في الاستخبارات الأميركية، نشر في إبريل/نيسان الماضي، إن كوريا الشمالية يمكن أن تستأنف تجاربها النووية هذه السنة لإرغام إدارة بايدن على العودة إلى طاولة المفاوضات. وأضاف التقرير أن كيم جونغ أون "يمكن أن يتخذ عدداً من الإجراءات العدائية التي قد تكون مزعزعة للاستقرار من أجل إعادة هيكلة الأمن الإقليمي، والتسبب بهوة بين الولايات المتحدة وحلفائها"، كما أنه قد يستأنف التجارب النووية والصواريخ البالستية العابرة للقارات.

(فرانس برس، رويترز)

تقرير

الحكومة المصرية تنكث بوعودها لأهالي رفح

عودة مهجّري قرية الظهير

بدأ سكان قرية الظهير جنوب مدينة الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء، منذ أيام، بالعودة إلى قريتهم التي تهجّروا منها قبل سبع سنوات، وهو ما يشكل بارقة أمل لآلاف المهجرين

سيناء ـ محمود خليل

عاد أهالي أولى القرى التي هجرها الجيش المصري في محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، بعد تهجير قسري دام سبع سنوات، بحجة مكافحة الإرهاب، وملاحقة تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش». واستقبلت قرية الظهير جنوب مدينة الشيخ زويد عشرات السيارات المحملة بأهالي القرية الذين عادوا إليها فور السماح لهم بدخولها بعد فتح الطريق إليها، من قبل قوات الجيش. وأعاد ذلك الأمل لآلاف المهجرين من سيناء، بشأن إمكانية العودة إليها خلال الفترة المقبلة، في ظلّ الهدوء الأمني النسبي في غالبية مناطق شمال سيناء خلال الأشهر الأخيرة، بخلاف بعض الهجمات التي استهدفت مسؤولين أمنيين وعسكريين وبعض النقاط العسكرية، ما أدى لوقوع خسائر بشرية ومادية.

نهاية سنوات من الغياب القسري

وقال أحد مشايخ قرية الظهير لـ«العربي الجديد»، إنه «بجهود مشايخ من مدينة الشيخ زويد وبعض المسؤولين المحليين، تم التواصل مع قيادات الجيش، والاتفاق على تحديد موعد لعودة الأهالي إلى القرية، بعد غياب قسري استمر سنوات طويلة، فيما عمد مهندسو الكهرباء إلى تشغيل خط الكهرباء الموصول إلى القرية، تمهيداً لدخول المواطنين. وكذلك تمت إزالة السواتر الرملية التي كانت تغلق طريق الشيخ زويد - الظهير، ما سمح بدخول عشرات السيارات التي تقل الأهالي إلى منازلهم». ولفت المتحدث نفسه إلى أن «الأهالي بدأوا بترميم منازلهم التي تضررت، وإزالة آثار الحرب عنها، من أجل إعادة الحياة تدريجياً إلى طبيعتها في القرية، ما يشكل بارقة أمل لآلاف المهجرين بأن عودتهم باتت قريبة، طالما أن هناك إصراراً على ذلك، ودفعا في اتجاه هذا الهدف من قبل الوجهاء والمشايخ، وكذلك نواب سيناء الممثلين لهؤلاء المهجرين في مجلس النواب».

وأضاف الشيخ القبلي أن قرية الظهير، والتي تُسمى في سيناء بـ«عروس الجنوب»، «كانت أول قرية تتعرض لهجوم بري من قبل قوات الجيش المصري عام 2013، ليسيطر عليها ويطرد سكانها منها تحت نيران القصف الجوي والمدفعي، في إطار حرب مكافحة الإرهاب وملاحقة تنظيم ولاية سيناء الإرهابي، إذ انتشرت معلومات حينها عن وجود خلايا عسكرية للتنظيم بالقرب من القرية». وتابع: «استمرت سيطرة الجيش على القرية ومحيطها، من خلال إنشاء كمائن عسكرية، مدة سبع سنوات، إلى أن تم اتخاذ قرار بعودة الأهالي إليها، وتسهيل حياة المواطنين. وبالتالي، فإنّ القرية الأولى في التهجير، هي اليوم تتصدر قائمة القرى التي يعود إليها سكانها». وأشار إلى أنّ «هناك مطالبات بضرورة صرف تعويضات للأهالي، وتقديم الخدمات الأساسية للقرية، ما يخفف عن السكان أعباء الحياة، بعد سنوات من التهجير أدت إلى تآكل أوضاعهم المادية والاجتماعية».

> أهالي قرية الظهير بدأوا بترميم منازلهم التي تضررت
>
> هناك مطالبات بضرورة صرف تعويضات لمساعدة الأهالي

يشار إلى أنّ الجيش المصري هجّر سكان عشرات القرى على مدار سنوات الحرب في سيناء التي بدأت عام 2013، بالإضافة إلى تهجير سكان كافة أحياء مدينة رفح الجديدة للحدود المصرية مع قطاع غزة. وكانت عمليات التهجير في أشدها عام 2014 في أعقاب هجمات دموية لتنظيم «ولاية سيناء»، رد عليها الجيش بالإعلان عن إنشاء منطقة عازلة بمسافة 5 كيلومترات بمدينة رفح، وتهجير قرى في الشيخ زويد، خصوصاً المناطق الجنوبية منها، ليصبح الآف المصريين بلا مأوى، وينتهي بهم المطاف في الصحراء، قبل أن يتمركز العديد منهم في مدينتي العريش وبئر العبد. من جهتها، صرفت الحكومة المصرية مبالغ مالية لا تكفي لإعادة ما دمرته آلة الحرب من منازل ومصادر رزق، وتجريف للأراضي الزراعية المثمرة، على الرغم من عشرات الدعوات الحقوقية بضرورة إيقاف عمليات التهجير القسري وهدم منازل المواطنين الآمنين في شمال سيناء.

بيع الوحدات السكنية في رفح الجديدة

في سياق متصل، كشفت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة المصرية بصدد بيع الوحدات السكنية في مدينة رفح الجديدة التي يجري إنشاؤها كبديل عن مدينة رفح المهجرة، بدلاً من توزيعها على المهجرين قسرياً، الذين ما زالوا مؤزعين في محافظات مصرية متعددة، خارج جغرافيا سيناء، في انتظار إذن العودة إلى ديارهم. وهذا الإجراء، المتمثل ببيع الوحدات السكنية، يأتي مناقضاً للوعود التي قطعها الرئيس عبد الفتاح السيسي، والمسؤولون الحكوميون على مدار السنوات الماضية، بأن هذه المدينة ستكون مأوى لكل أهالي رفح المهجرين من ديارهم. وأشارت المصادر إلى أنه تم الانتهاء من إنشاء 84 عمارة سكنية في مدينة رفح الجديدة ضمن المرحلة الأولى بإجمالي 1344 وحدة سكنية، منها 41 عمارة جاهزة بإجمالي 656 وحدة سكنية و43 عمارة قيد التنفيذ بإجمالي 688 وحدة سكنية، فيما جرى إصدار توجيهات سيادية بإنشاء 100 عمارة جديدة في المدينة نفسها.

هجّر الجيش سكان عشرات القرى على مدار سنوات الحرب (عبد الرحيم خطيب/الأناضول)

شرق غرب

تدشين قاعدة تركية في أذربيجان يُقلق روسيا

أعلن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف (الصورة)، أمس الجمعة، أن موسكو تراقب عن كثب التطورات بشأن احتمال بناء قاعدة عسكرية تركية في أذربيجان، في تحرك قد يستلزم من روسيا أن تتخذ خطوات لضمان أمنها ومصالحها. وأضاف أن روسيا على تواصل مكثف مع تركيا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، بشأن إرساء الاستقرار في جنوب القوقاز.

(رويترز)

لودريان يُطالب أردوغان بمبادرات ملموسة

رحّب وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس الجمعة، بما وصفه «وقفاً في الهجمات العسكرية» بين باريس وأنقرة. وطالب في المقابل بمبادرات ملموسة من الرئيس رجب طيب أردوغان حول سلسلة من القضايا الخلافية. وقال لودريان لشبكة «بي أف أم تي في»، إنه «ثمة هدنة في الهجمات العسكرية. إنه لأمر جيد لكنه غير كاف، ننتظر من تركيا أفعالاً حول ملفات حساسة، خصوصاً في ليبيا وسورية، وأيضاً في شرق المتوسط وملف قبرص».

(فرانس برس)

الصين تعطّل إعلانا بشأن هايتي

عرقلت الصين، مساء أول من أمس الخميس، اعتماد إعلان لمجلس الأمن الدولي بشأن هايتي، أعدته الولايات المتحدة وبدين «تدهور الوضع السياسي والأمني والإنساني» في الجزيرة، على ما ذكر دبلوماسيون. ويشدّد مشروع الإعلان المؤلف من أربع فقرات فقط على «الحاجة الملحة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وعادلة في 2021». وذكر دبلوماسيون آخرون أنهم يرون أن موقف الصين مرتبط بمسألة تايوان المعترف بها من قبل هايتي، التي لا تفوت فرصة لدعمها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(فرانس برس)

مونتينيغرو: إقالة وزير العدل بسبب مجزرة سريبرينيتسا

أقال النواب في مونتينيغرو، أمس الجمعة، وزير العدل فلاديمير ليبوسافيتش، الذي شكك في مجزرة الإبادة في سريبرينيتسا في البوسنة عام 1995، واعتمدوا قراراً يمنع نفيها علناً، من دون أن يكون لهذا القرار أي تبعات قانونية. وقال ليبوسافيتش، القريب من الكنيسة الأرثوذكسية ويعتبر مؤيداً للصرب، في أواخر شهر مارس/ آذار الماضي، إنه سيعترف بجريمة سريبرينيتسا، على أنها مجزرة إبادة جماعية «عندما يثبت من دون شك أنها كذلك».

(فرانس برس)

بريطانيا: المحافظون يخسرون معقلا تقليديا

خسر حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، أمس الجمعة، معقلاً كان يحتفظ به منذ عام 1974 في وسط البلاد، بعدما فاز به الديمقراطيون الليبراليون. وحققت سارة غرين (الصورة) فوزاً كبيراً في دائرتي شيبشام وأمرشام في شمال غربي لندن، مع حصولها على 57 في المائة من الأصوات، أمام المرشح المحافظ ديفيد فليت من حزب رئيس الوزراء بوريس جونسون، لخلافة النائبة الراحلة تشيريل جيلان.

(فرانس برس)

إدخال المساعدات أول الاختبارات

مساومات أميركية روسية بشأن سورية؟

أثارت قمة الرئيسين جو بايدن وفلاديمير بوتين تساؤلات حول انعكاساتها على الملف السوري، خصوصاً مع قرب تمديد آلية إيصال المساعدات

عماد كركص

لم يكن الملف السوري حاضراً بقوة في تصريحات الرئيسين الأميركي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين عقب القمة التي جمعتهما يوم الأربعاء الماضي في جنيف، غير أنه من الواضح أن النظام السوري ورئيسه بشار الأسد حضرا على الطاولة الروسية-الأميركية إلى جانب ملفات أخرى مرتبطة بالشأن السوري. وعلى عكس التصريحات الروسية المقتضبة حول ما تم بحثه سورياً، قال بايدن خلال مؤتمر صحافي إنه سُئل لماذا لديه مشاكل مستمرة مع الأسد، مضيفاً «بسبب انتهاكه (الأسد) للمعايير الدولية، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية. لا يمكن الوثوق به». كما أعلن بايدن أنه بحث مع بوتين «الحاجة الملحّة للحفاظ على، وإعادة فتح، المعابر الإنسانية في سورية، حتى نتمكن من إيصال الطعام والضروريات الأساسية للأشخاص الذين يتضورون جوعاً حتى الموت».

وعقب اللقاء، قال مسؤول أميركي رفيع، فضّل الكشف عن اسمه، في تصريحات للصحافيين، إن بوتين لم يقدّم أي التزام لبايدن بخصوص عدم عرقلة تمديد آلية إدخال المساعدات إلى سورية خلال اللقاء. وأشار إلى أن النقاش حول سورية وأفغانستان وإيران استغرق وقتاً طويلاً، وأن العلاقات بين روسيا وبلاده في سورية ستكون أمام اختبار بخصوص تمديد آلية إيصال المساعدات من عدمها. وعما إذا كان بايدن تلقى إجابة واضحة من بوتين في هذا الخصوص، أجاب المسؤول «لا»، مضيفاً: «لم يكن هناك التزام، لكننا أوضحنا أن هذا أمر ذو أهمية كبيرة بالنسبة لنا، وإذا كانت هناك رغبة بأي تعاون إضافي بشأن سورية، ففي المقام الأول علينا أن نرى تمديداً للمعبر الإنساني». وعقب ذلك جاء قرار وزارة الخزانة الأميركية بتخفيف العقوبات عن ثلاث دول، من بينها سورية (النظام)، للسماح بإيصال مساعدات خاصة بمكافحة فيروس كورونا، ما عزّز من صحة التوقعات التي رجحت إمكانية تقديم واشنطن تنازلات في ملفات إنسانية للروس، مقابل تمرير تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية في مجلس الأمن في العاشر من الشهر المقبل، في ظل تخوفات من استخدام روسيا حق النقض لعرقلة تجديد الآلية.

ويعني تخفيف العقوبات، بما يسمح بإيصال مساعدات تتعلق بفيروس كورونا، مقايضات بملفات إنسانية-إنسانية، ما يعني أن الملفات السياسية لا تزال بعيدة عن المقايضة، على الأقل في الوقت الحالي، وأن الحل السياسي بالنسبة للأميركيين باق على التصور السابق، أي ضمن المظلة الأمميةّ ووفق القرار 2254.

وعن ذلك، قال عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني المعارض عبد المجيد بركات إن المعارضة تعلم بأن هناك قضايا إقليمية ودولية وإشكاليات كبرى بين روسيا والولايات المتحدة استحوذت على الوقت الأكبر من اللقاء، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»: «كنا نتمنى أن تعطي هذه القمة زخماً دولياً أكبر للملف السوري، وتعيده لمكانته الدولية كأولوية أو ضمن سلم الأولويات، وأن تبلور هذه القمة إرادة دولية حقيقة للدفع باتجاه الحل السوري». وأشار بركات إلى أن «هناك جوانب مهمة كان يجب أن يتم التطرق لها في القضية السورية خلال القمة، وفي مقدمتها الضغط لتطبيق الحل السياسي وتطبيق القرارات الدولية، وأن يكون هناك موقف حازم للولايات المتحدة أمام الروس وحليفهم الأسد لضبط السلوك العدواني العسكري ولجم هجمات النظام وروسيا وإيران ضد المدنيين، بالإضافة إلى الملف الإنساني، لا سيما أننا أمام استحقاق مهم بخصوص تمديد آلية إدخال المساعدات في مجلس الأمن». وأعرب عن خشيته من أن يتحوّل الملف السوري إلى ورقة مساومات بين الدول، لا سيما بين الولايات المتحدة وروسيا، وأن يكون ملفاً مفتوحاً من دون تحديد جدول زمني لحله، ليكون محط تصفية حسابات بين الدول، لا سيما بين موسكو وواشنطن، لحل القضايا الدولية والإقليمية العالقة بينهما.

ويُتوقع أن تلجأ إدارة بايدن لضغوط أكثر على روسيا والنظام في حال عرقلت موسكو آلية إدخال المساعدات إلى سورية. وفي هذا الصدد نقل الصحافي والباحث السوري أيمن عبد النور، المقيم في لوس أنجليس، معلومات عن أجواء إيجابية بالنسبة للملف السوري في اللقاء، من وجهة نظر الطرح الأميركي، والالتزام بثوابت الولايات المتحدة حيال القضية السورية.

تخوّف من فيتو روسي على تمديد آلية إدخال المساعدات (رامي السيد/ فرانس برس)

> بركات: نخشى أن يكون الملف السوري بلا جدول زمني لحله

وأشار عبد النور، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه سبق قمة بايدن-بوتين لقاء بين موظفين في الإدارة الأميركية من المعنيين بوضع أجندة للقمة، مع أشخاص وفاعلين من الجالية السورية في الولايات المتحدة وكان هو من بينهم، مشيراً إلى أن الحديث تمحور حول ثلاث نقاط، الأولى أن تكون سورية ملفاً مستقلاً وغير ملحق بالملف الإيراني كي لا يتأثر به بأي شكل، الثانية توضيح التعبير الأميركي المستخدم أخيراً «تغيير سلوك النظام وليس إسقاطه»، لافتاً إلى أن الأميركيين شرحوا لهم بأن ذلك يتعلق بإجراءات قانونية وأن استخدام مصطلح إسقاط النظام يفضي إلى مشاكل بين الكونغرس والدوائر القانونية وبين الإدارة، لذلك يتم اللجوء إلى استخدام مصطلح «تغيير سلوك النظام» إعلامياً فقط.

أما الأمر الثالث الذي طرحه الأميركيون في الاجتماع مع الشخصيات السورية فهو أن الإدارة الأميركية وإن كانت غير مستعجلة أو مضطرة لإنهاء الأزمة السورية، إلا أنها ترى أن هذه الأزمة قد طالت واستغرقت الكثير من الوقت، وأن الكثير من المسؤولين الذين كانوا يشغلون مناصب في إدارة باراك أوباما وهم أيضاً موجودون ضمن الإدارة الحالية يشعرون بتأنيب الضمير حيال ما حدث في سورية، ويعتبرون أن مقتل نصف مليون سورية لم يكن ليحدث لو استخدم أوباما الخط الأحمر بحزم.

وكشف عبد النور عن معلومات وصلت إليه من دوائر صنع القرار الأميركي حول ما جرى في لقاء بوتين وبايدن حيال القضية السورية، بأن «بوتين بقي متمسكاً ببشار الأسد ودافع عنه بقوة، وعرض على بايدن تسهيلات كبيرة للولايات المتحدة في سورية بما يشبه شيكاً على بياض، ولا سيما في ما يتعلق التطمينات نحو إسرائيل من قبل النظام». ولفت إلى أن بوتين كان يحمل رسالة من الأسد في هذا الخصوص، أي أمن إسرائيل والتفاهم على مسألة الحدود والوجود الإيراني قربها. وأكد أن بوتين شدد خلال اللقاء على إمكانية التزام الأسد بإخراج المليشيات الإيرانية من البلاد، ومنع استقدام الأسلحة ذات الدقة العالية التي تستخدمها المليشيات الإيرانية وحزب الله في سورية، وذلك للحد من تهديدها لأمن إسرائيل.

وبحسب عبد النور، فإن بوتين عرض على بايدن أن يقدّم تسهيلات للشركات الأميركية لاستخراج النفط والغاز، سواء في البادية أو المتوسط، وعلل عبد النور هذا الطرح بأن روسيا لا تملك الإمكانية المتوفرة لدى الشركات الغربية لاستخراج النفط وبالتالي كان الطرح الروسي بما يشبه شراكة بالثروة النفطية في سورية، وكذلك الشراكة في عملية إعادة الإعمار بما تتضمن مبالغ هائلة ممكن أن تستفيد منها الشركات الأميركية. وأكد أن إجابة بايدن عن هذا الطرح لم تكن محصورة فقط خلال اللقاء بل رأيناها في المؤتمر الصحافي وقوله إن الأسد شخص لا يمكن الوثوق به. وأشار عبد النور إلى أن بايدن يولي اهتماماً كبيراً للجوانب الإنسانية ولا يمكن أن ينجر نحو مغريات من هذا النوع، وهو غير مضطر أساساً، لكن قد يلجأ إلى مساومات وتعاون مع الروس حيال ملفات إنسانية، ولا سيما تمديد آلية إدخال المساعدات في مجلس الأمن، مع تقديم وعود لاتخاذ إجراءات حيال تخفيف مشاكل السوريين المعيشية في مناطق سيطرة النظام وإيصال المساعدات الإنسانية إليهم. وخلص إلى أن بوتين لم يستطع تحصيل مكاسب سياسية لصالح النظام السوري، على الرغم من وجود أشخاص في الإدارة الأميركية راغبين في بيع ملف سورية لروسيا مقابل تحقيق مكاسب أميركية في الملف النووي الإيراني. وأكد عبد النور أن الخارجية الأميركية تلقت بعد اللقاء تعليمات لتشكيل فريق عمل متعدد الاختصاصات لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في لقاء بوتين وبايدن من ضمنها ما يتعلق بسورية، مشيراً إلى أن ذلك يسهل على المؤثرين السوريين في الولايات المتحدة معرفة ما سيتم العمل عليه، بل والتأثير به بشكل أو بآخر من خلال تقديم مقترحات لتنفيذ المخرجات المتعلقة بسورية بحكم العلاقة الإيجابية بين الجالية بالخارجية الأميركية. وأبدى تفاؤله انطلاقاً من ذلك بنتائج إيجابية على الملف السوري، قد لا تكون سريعة لكنها مهمة، بحسب قوله.